مكانة العراق التفاوضية وفق نظرية توازن التهديد

(دراسة حالة التفاوض مع الولايات المتحدة الأمريكية)

أ.د. علي فارس حميد
جامعة النهرين/ كلية العلوم السياسية

مكانة العراق التفاوضية وفق نظرية توازن التهديد (دراسة حالة التفاوض مع الولايات المتحدة الأمريكية)

أ.د. علي فارس حميد
جامعة النهرين/ كلية العلوم السياسية

تاريخ الاستلام: 2024/7/11 ، تاريخ: الارجاع: 2024/7/28 ، تاريخ الموافقة: 2024/8/5

إن التفكير بمكانة الدولة التفاوضية يعد واحداً من أهم المعايير التي يتبناها الخبراء في مجال تحديد الاستراتيجيات التي يمكن التعامل معها في ادارة المفاوضات الدولية، إذ يساعد تحديد المركز التفاوضي للدولة في فهم الخيارات التي يمكن الاعتماد عليها أثناء المفاوضات، وكذلك يساعد في تقييم الاحتمالات التي يمكن أن يلجأ اليها الطرف الثاني أثناء عملية التفاوض. ويعتمد تحديد المكانة التفاوضية للعراق وفقاً لما تفرضه حركة المتغيرات من مؤشرات وما يفرضه الموقع الجيوبولتيكي للدولة من خصائص يمكن أن تسهم في تعزيز المكانة التفاوضية أو تضييقها حسب طبيعة القضية التفاوضية، وهو الأمر ذاته الذي يتصل لمكانة العراق وفقاً لما تفرضه المنطقة من مؤشرات في حال تطبيقه على التفاوض مع الولايات المتحدة الأمريكية.

الكلمات المفتاحية: التفاوض، المكانة التفاوضية، المركز الجيوبولتيكي، العراق، الولايات المتحدة الأمريكية.

Iraq's Negotiating Position According to the Balance of Threat Theory

(Case Study of Negotiating with the United States of America)

Professor Dr. Ali Faris Hameed

Al-Nahrain University/College of Political Sciences

Thinking about the negotiating position of the state is one of the most important criteria adopted by experts in the field of determining the strategies that can be dealt with in managing international negotiations, as determining the negotiating position of the state helps in understanding the options that can be relied upon during negotiations, and also helps in evaluating the possibilities that the other party can resort to during the negotiation process. Determining the negotiating position of Iraq depends on what the movement of variables imposes in terms of indicators and what the geopolitical location of the state imposes in terms of characteristics that can contribute to strengthening or narrowing the negotiating position according to the nature of the negotiating issue, which is the same thing that relates to the position of Iraq according to what the region imposes in terms of indicators if applied to negotiations with the United States of America.

Keywords: Negotiation, Negotiating Position, Geopolitical Position, Iraq, USA.

المقدمة

أصبح التفكير بتعزيز مكانة الدولة في المفاوضات الدولية واحداً من الموضوعات التي تلقى اهتماماً واسعاً من قبل الباحثين والخبراء بحكم أهمية التفاوض كخيار لتوسيع مصالح الدولة وحمايتها، إذ بدأت الدول تهدف إلى بحث الفرص التي تؤمن تعزيز مكانتها في المفاوضات وموقعها فيها كبديل عن البحث في خيارات أرى أكثر تكلفة وأقل ضماناً من حيث النتائج التي يمكن الوصول إليها. ومما يعزز ذلك هو وجود مؤسسات وشركات متخصصة في ادارة المفاوضات الدولية تعمل على تقديم الخيارات المناسبة ذات الصلة بحماية المصالح وتوسيع نطاقها لتكون أكثر انسجاماً مع البيئة الدولية.

إن تعزيز مكانة الدولة في المفاوضات وتحسين مركزها التفاوضي يتطلب البحث في مقومات القوة وادارتها على نحو ينسجم مع حركة المتغيرات في البيئة الاستراتيجية، وفقاً لما تفرضه أولويات المصالح بالنسبة للدولة. ومن ثم فإن الدلالات التي تتصل بتفضيل الخيارات قد تكون ذات استعارات متصلة بفهم الموقف التفاوضي والأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها والتي عادةً ما ترتبط بالتقنيات الفنية للمفاوض وحسن التقدير بالنسبة للمواقف التفاوضية. وهذا ما يمكن تطبيقه على العراق بوصفه دولة ذات مقومات عالية يمكن أن تسهم في تعزيز مركزها التفاوضي ضمن بيئة تتسم بالفوضى والتعقيد.

إن تعزيز مكانة الدولة التفاوضية يرتكز على فرضية مفادها أن المكاسب التي يتوقع الحصول عليها تفوق الخيارات الأخرى أو تمكّن الدولة من الحصول على موقع مميز في النظام الدولي، ولأجل التحقق من صحة هذه الفرضية والبحث في الممكنات ذات الصلة فإن الدراسة ستحاول الاجابة على التساؤل الآتي: كيف يمكن للعراق تعزيز مكانته التفاوضية في المفاوضات مع الولايات المتحدة الأمريكية؟.

المطلب الأول: المكانة التفاوضية للعراق وفق قياس الأهمية الاستراتيجية

يشكل العراق أولوية في الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط بشكل عام ومنطقة الخليج بشكل خاص، ترتبط بأهمية المنطقة من حيث المصالح الاستراتيجية وحركة المتغيرات المتسارعة فيها، وما يتصل بها من مكانة وقيمة استراتيجية ترتبط بمكانة الحلفاء والخصوم ضمن نطاق هذه المنطقة، إذ من الصعب استبعاد العراق من اي استراتيجية أمريكية تتصل بالمنطقة لما يمثله من موقع حيوي مؤثر في إدارة التوازنات والاستراتيجيات ذات الصلة

بالمنطقة، رغم أن هذه المكانة ما تزال تفهم من الخارج بدلالات يصعب على الداخل الوطني استيعابها ضمن استراتيجية ذات حنكة سياسية مدروسة للتعامل مع البيئة الخارجية.

تتزايد أهمية العراق من الناحية الجيوبولتيكية بحكم الأهمية التي ميزت موقعه في الاستراتيجيات الدولية، اذ يعد من الدول ذات المحاور الجيوسياسية، فالعراق يمثل نقطة ارتكاز للفاعلين الجيوستراتيجيين، وتتصل أهمية الدول ذات المحاور الجيوسياسية بالنسبة للقوى الدولية الفاعلة من الدور الذي يمكن أن تؤديه في تحديد طرق الوصول إلى مناطق حيوية، أو في منع الموارد عن لاعبين مهمين، وكذلك تنبع أهميتها من دورها كمناطق عازلة تسهم في التأثير على التوازنات الدولية أو الاقليمية القائمة، إذ يمكن ان تكون الدولة ذات المحور الجيوسياسي درعاً دفاعيا لدولة حيوية ما، إذا ما تم توظيفه من قبل هذه القوى في استراتيجيتها، ويمكن القول كذلك إن وجود مثل هذه الدول ذات المحور الجيوسياسي يعني حدوث تأثيرات سياسية وثقافية مهمة جداً في فاعل جيواستراتيجي آخر ذي فاعلية اكبر، الا ان امتلاك العراق لموقع جيوبولتيكي قد لا يشكل بحد ذاته مصدراً للقوة، بل انه قد يكون باعثاً للتهديدات الخارجية، اذا لم يكن قادر على حماية ذلك الموقع[1].

إن هذه الأهمية تحدد إلى جانب ما يمتلكه العراق من أهمية اقتصادية تشكل مصدر قوة يعزز موقعه التفاوضي بشكل كبير ضمن أي دائرة تفاوضية يكون فيها، إذ يحتل النفط العراقي المرتبة الثانية من ناحية الاحتياطي المؤكد بعد المملكة العربية السعودية في قائمة الدول التي تحتوي على اكبر احتياطي مؤكد في العالم، فضلاً عن طول أمد النضوب، إذ بلغ الاحتياطي المؤكد (115) مليار برميل نفط اي ما يعادل (10.7%) من الاحتياطي العالمي، عليه فأن ضمان استقرار حصتها من النفط العراقي يعني ضمان امنها الاقتصادي الاستراتيجي[2].

إن طبيعة المكانة التي يحضى بها العراق بحكم موقعه الجيوبولتيكي وموارده الاقتصادية يفترض أن يزيد من مكانته التفاوضية خاصةً في نطاق التفاعلات الاقليمية والتوازنات القائمة في جواره الجغرافي، الأمر الذي يجعله طرف شريك بدلاً من كونه طرف يخضع إلى قواعد التنافس الاقليمي أو الدولي، وهذا ما ركزت عليه دراسة تقدم بها مركز الأمن الجديد(•) الى مركز صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية توصي بضرورة دمج العراق ببيئة أمن المنطقة في ظل التهديدات والشواغل الأمنية المشتركة للعراق والخليج، مستهدفة بذلك إعادة نمذجة الدور السياسي الخارجي للعراق إقليمياً[3]. ووفقاً لهذه الصياغة فان مساعي الدبلوماسية العراقية يجب أم تستهدف الانتقال الى الشراكة مع الأطراف الاقليمية وخلق اتجاهاً للتقارب في الرؤى بشأن التهديدات مما

يقلل حالة الصراع على النفوذ عبر تأمين حوارات تضمن بناء الثقة وقنوات التواصل وتؤمن مسارات مدروسة لتكامل المصالح.

إلى جانب ذلك يشكل التماسك الداخلي واحداً من أهم متطلبات تقييم المركز التفاوضي للدولة، فالعراق حرص بشكل كبير على تقوية مركز ثقله التفاوضي عن طريق الديمقراطية والتحول السياسي الذي شهده العراق والذي فرض نفسه في بيان القمة العربية، إذ أكد البيان الختامي للدورة الخامسة والثلاثين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية المنعقد في 9 كانون الثاني 2014 على دعم الجهود التي يبذلها العراق، اذ أكدت الفقرة 40 من الاعلان على(رحب المجلس الأعلى بالتوجهات الجديدة للحكومة العراقية، داعياً إلى تضافر الجهود نحو تعزيز الشراكة الوطنية بين مختلف مكونات الشعب العراقي، وبما يُسهم في تحقيق أمن العراق واستقراره وسيادته ووحدة أراضيه، ويساعد على تعزيز الثقة وبناء جسور التعاون في منطقة الخليج العربي، ويمكنه من التصدي للإرهاب باعتباره خطراً مشتركاً على الجميع . وهذا ما يبين مستوى الدعم الذي تسعى هذه الدول أن تقدمه للعراق[4]. وقد أسهم هذا التماسك في تقوية مكانة العراق التفاوضية ضمن الدائرة العربية بعد أن كانت هناك هواجس كبيرة من التحول الذي شهده العراق بعد عام 2003.

المطلب الثاني: المكانة التفاوضية وفق فرضيات توازن التهديد

تتفق معظم الأطروحات التي تتصل بدراسة وتقييم التفاعلات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط بأن المنطقة تشهد أنماطاً معقدة من العلاقات وفي أبعاد مختلفة ومتعددة، وهي بحاجة إلى اعادة تقييم وفقاً لما تفرضه حركة المتغيرات من تطورات بشكل مستمر بخصوص البيئة والتي تكاد تنتقل بشكل سريع من حالة إلى حالة تفاعل ثانية بحكم تصادم حركة الفاعلين فيها من القوى الرئيسة في النظام الدولي.

يضطر العراق بحكم موقعه الجيوبولتيكي إلى التعامل مع قوى اقليمية تتحكم بمسار التفاعلات الاقليمية من حيث الأداء والقضايا، إلى جانب مصالح دولية تتحرك في نطاق البيئة تفرض على اللاعبين الاقليميين التعامل معها بحذر، فمن حيث الجوار الجغرافي تشكل الجمهورية الايرانية قوة اقليمية لها تأثير كبير على التصور الأمني للعراق ضمن منطقة الشرق الأوسط والخليج، إلى جانب وضعها الاقليمي الذي يقلل من فرص الإدارة الذاتية بعيداً عن الحسابات المنطقية الثنائية، بحكم الرؤية الايرانية للتهديدات والمخاطر في منطقة الخليج. ومنذ قرار سحب القوات الأمريكية من العراق في عام 2011، أصبح المنظور الأمني الايراني يتجه نحو تأمين

مصالحه في العراق على النحو الذي يضمن أمنها القومي من التهديدات المتتالية التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط من جهة ومنطقة الخليج من جهة ثانية، فالجوار الاقليمي يضاعف من أهمية العراق ووضعه السياسي والأمني غير المستقر يجعل الجمهورية الايرانية أمام معادلة تهديد متتالية في هذا الشأن. فإحلال حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية كبديل عنها في معادلة التوازن يخل بالأمن الاقليمي بالنسبة إلى الجمهورية الايرانية، فضلاً عن أن استهداف العراق من قبل الجماعات الارهابية يمثل تحذيراً للأمن القومي الايراني ومن ثم فإن العراق وفقاً لمنظوره الأمني يأخذ بعين الاعتبار هذه الجوانب لما فيها من تأثير[5].

ومن حيث منطق الحسابات الاستراتيجية فقد تزامنت هذه الرؤية مع تطور مهم في المنطقة، تمثل بحركة الاحتجاجات التي شهدتها المنطقة العربية وما تلاها من احداث في العراق أسهمت في ظهور جماعة إرهابية جديدة تمثلت بتنظيم داعش الارهابي الذي كان تأثيره على التفاعلات الاقليمية برمتها ذو نمط جديد بحكم المخاطر والتهديدات التي كان يجسدها هذا التنظيم، إذ لم يكن أمام الجمهورية الايرانية إلا التعامل مع العراق بوصفه منطقة رخوة من حيث التهديد والتوازن في الوقت ذاته. فضلاً عن أن العراق وجد في الجمهورية الايرانية شريك مثالي في العمليات التي يخوضها ضد تنظيم داعش الارهابي. الأمر الذي أسهم في فاعلية السياسة الخارجية تجاه الجمهورية الايرانية بوصفها حليف نوعي ضد الجماعات التي تستهدف إنهاء النظام السياسي.

وبالاستناد إلى قواعد التحليل الذي ترتبط به حركة المتغيرات التي تشهدها منطقة الخليج بشكل خاص يرى (كايهان بازيغان Kayhan Bazigan) استاذ العلاقات الدولية في جامعة هارفارد للعلوم والعلاقات الدولية ((يشكل العراق أول وأهم نقطة في الدور الإيراني في الشرق الأوسط، لاسيما بعد عام 2003، إذ شكل نقطة التفاعل بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية من جهة والدول العربية المدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى، فالمصالح المتضاربة لإيران والدول العربية مثل السعودية والأردن ودول الخليج في العراق جعل العراق والمنطقة في حالة توتر. نتيجة لسياسة التنافس وتضارب المصالح الإقليمية بين هذه الأقطاب))[6]. ومن ثم فإن التقارب العراقي الايراني من حيث تبادل العلاقات الثنائية وترتيب أولويات المصالح يتجاوز منطق التقارب القيمي في المصالح بسبب طبيعة التحديات والتهديدات التي ترافق إدراكهم لوضع التفاعلات في المنطقة.

وفقاً لهذا المستوى من التصور فإن السياسة الخارجية العراقية تأخذ بعين الاعتبار الهواجس الايرانية بأنها قيم مشتركة من حيث التهديد، إذ يصعب تجاوز المنظور الايراني أو حتى العربي في السياسة الخارجية العراقية وهذا ما يجعله يتبنى التظاهر بالتوازن المقصود في سلوكه الخارجية مستبعداً أن إدراكه بضرورة الاستقلالية هو أكثر توازناً بحد ذاته. فقد أسهم التعاون الاقتصادي وارتفاع مستوى التبادل التجاري بين ايران والعراق خصوصاً بعد عام الانتصار على تنظيم داعش الارهابي في 2017 إلى الكثير من العواقب التي اتصلت بفرض عقوبات على مصارف وشركات عراقية مقابل ضغوط أكبر على البنك المركزي العراقي الذي سيضطر إلى تقييد حركة الدولار وقد ينسحب ذلك على العلاقة مع الجمهورية الايرانية، والتي استمرت بشكل متقطع لأجل التأثير على سياسة العراق الخارجية تجاه الجمهورية الايرانية[7].

وباتجاهات مماثلة من حيث مستوى التعقيد، فقد دخلت المملكة السعودية بشكل واضح لأغراض ودوافع اقتصادية تتصل بالاقتصاد الوطني العراقي تستهدف منافسة جميع المستثمرين في السوق العراقية لاسيما تركيا وإيران، فضلاً عن اقتراح السعودية تزويد العراق بالطاقة الكهربائية وتعزيز قطاع السياحة بين الدولتين والذي ستستفاد منه المملكة العربية السعودية بالدرجة الأساسية. وهذا من شأنه أن يتطلب تحقيق توازن في نطاق المنافسة بسبب تغلب القيم على جميع مظاهر الأداء التي تستهدفها الدول المتنافسة في العراق. رغم إن هدف تعزيز الثقل الجيوسياسي للمملكة العربية السعودية يمكن أن يبقى حاضراً في أي توجه تتبناه تجاه العراق أو جواره الاقليمي.

إلى جانب ذلك فإن التواجد السعودي على المستوى السياسي والاقتصادي جاء في مناطق تعد ذات أهمية كبيرة بالنسبة إلى إيران، وعلى أقل تقدير في تحييدها، ففي مناطق جنوب العراق تسعى المملكة إلى إنشاء مؤسسات اقتصادية مشتركة مع الجانب العراقي، فضلاً عن أن تعزيز المملكة لثقلها السياسي عن طريق فتح قنصلية للمملكة في النجف الأشرف. الأمر الذي سيزيد من حدة التنافس في العراق إن لم يتمكن العراق من تكوين إرادة سياسية تعمل على جمع الطرفين بمشاريع مشتركة لتقلل من الصراع المحتمل ولتعمل كذلك على تحويل النتائج الصفرية إلى غير ذلك.

ومن ثم فإن طبيعة المكانة التي يتمتع بها العراق بحكم موقعه الجيوسياسي في منطقة حيوية تتزايد في جميع الاتجاهات وتتطلب إدارتها على نحو يؤمن الانتقال إلى تكامل المصالح مع القوى الاقليمية المؤثرة خاصةً المملكة العربية السعودية والجمهورية الايرانية فضلاً عن تركيا

بحكم موقع الجوار من العراق ووجودها من طريق التنمية الذي يتبناه العراق كمشروع داعم للحوار وتكامل المصالح في المنطقة.

المطلب الثالث: إدارة الأولويات وتقييم المكانة التفاوضية

تحتكم السياسة الخارجية العراقية والتمثيل الدبلوماسي العراقي في واشنطن إلى طبيعة الاتفاقيات والتفاهمات بين الدولتين، إذ تمثل اتفاقية الإطار الاستراتيجي وإتفاقية سحب القوات الأمريكية من العراق واحدة من أهم مرتكزات العلاقة الثنائية، وما تحتويه هذه العلاقة من تقييم بالنسبة للعراق يخضع إلى هذه المحددات بعكس الرؤية الأمريكية التي تتجه نحو معايير متعددة من بينها العلاقة مع دول الجوار وتحديداً الجمهورية الايرانية. فضلاً عن العلاقة مع حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة والتي تعد أساساً في فهم توجهات الادارة الأمريكية بحكم دلالة التأثير الذي تقوم به عن طريق الجماعات الضاغطة أو الأداء الموجه بحكم المصالح المتبادلة.

ومن خلال تحليل العلاقة الثنائية وتقييم السياسة الخارجية العراقية حيال الولايات المتحدة الأمريكية يلاحظ أن الأداء العراقي كان مقتصراً على الجوانب الدبلوماسية والبروتوكولية دون العمل على تنفيذ بنود الاتفاقية وهذا ما جعل مسألة التسليح والتجهيز متأخرة حتى في مجال الدعم الأمني والعسكري الذي رافق سيطرة تنظيم داعش الإرهابي على بعض المناطق في العراق. ومن ثم فإن طبيعة الاستجابة كانت تستدعي إعادة تقييم مسألة التحالفات من قبل العراق وتقييم العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية بما فيها هواجس العلاقة وتداعيات وضع اللاطمأنية الذي تسوده، وفقاً لمنطق المصلحة وتقييماً لما تفرزه البيئة الاستراتيجية من متغيرات وفرص تتعلق بحدود مصلحة العراق، لم يكن العراق على درجة كاملة من إمكانية التعامل مع متطلبات الادارة الأمريكية أو الالتزام بعناصر الشراكة، فمن الناحية الدبلوماسية لم يتمكن العراق من حماية البعثة الدبلوماسية الأمريكية من الضربات المتكررة التي إستهدفت السفارة الأمريكية، فضلاً عن ذلك كان للحراك الشعبي الداخلي تأثير على مدى إمكانية التعامل مع العراق بوصفه دولة شريكة للولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي أثر على طبيعة العلاقة في حكومة السيد عادل عبد المهدي [8]. وتكرر الوضع ذاته بمتغيرات مختلفة أسهمت في تعقيد العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق بسبب الهجمات التي استهدفت قادة الحشد الشعبي في عام 2024.

ومن ثم فإن طبيعة التقييم الأمني لوضع العراق مقابل الاستجابة للتهديد بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية لم تكن بمستوى الشراكة الثنائية التي يمكن أن تنتج بحكم العلاقة بينهما، بل

رافقت هذه العلاقة أنماط من الهواجس وسوء التقدير أثرت بشكل مباشر على طبيعة التعاون الثنائي.

وبسبب ضعف هاش التنسيق بين العراق والولايات المتحدة وظهور عدة متغيرات، لم يكن لدى العراق تقدير واعي لخطورتها أو حتى التعامل معها، اتسعت سياسة الضغوط الأمريكية التي كانت موجهة نحو الحكومة العراقية والعقوبات التي فرضت على مؤسسات عراقية خاصة لتبين تقييم العلاقة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية حيال السياسة الخارجية العراقية والمواقف الاقليمية من التعامل مع الجمهورية الايرانية وبعض القضايا ذات العلاقة بمحور المقاومة، والتي جاءت على مستوى الشركات والاقتصاد الوطني وسياسات البنك المركزي وشركة الطيران كالحالة مع فلاي بغداد، وكذلك الضغوط على الحشد الشعبي من جهة وبعض الشخصيات السياسية من جهة أخرى وهذا بحد ذاته يعد تأثير مباشر على إدراك الحكومة العراقية ومن ثم فإن قرار العقوبات من شأنه أن يقلل الثقة بالقطاع الخاص ورجال الأعمال لأن العقوبات التي يمكن أن تلوحهم لأسباب سياسية سيكون لها تأثير كبير على وضعهم الاقتصادي. إلى جانب أن هذه الضغوط قد أثرت على المواطن وثقته بالإجراءات والسياسات الحكومية لاسيما تلك التي تتصل بالتنمية والتعامل مع الشركات العالمية الكبرى التي أصبحت تتوجس من العمل في العراق بسبب العقوبات التي تطال المؤسسات الاقتصادية فضلاً عن زعزعة الثقة بمقدرة الحكومة على الالتزام بالواجبات المفروضة عليها بسبب إمكانية أن تنتقل الضغوط الأمريكية إلى عقوبات مباشرة مما يسبب أزمة نقدية في العراق.

إن واحدة من أهم مؤشرات الضغوط الأمريكية حيال العراق والتي تزايدت بفعل الأداء السياسي الحكومي في الخارج والداخل هو أن هذه الضغوط هي عبارة عن عقوبات مؤجلة أثرت في سياسة العراق الخارجية وحركته الدبلوماسية بسبب استجابة حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية لهذه الضغوط، إذ قد يسمح الاخلال في الاصلاحات المصرفية العراقية أن تتجه الولايات المتحدة الأمريكية نحو عقوبات أكبر من بينها تجميد ومصادرة الأموال الموجودة في الخارج بحجة أنها تمثل مصدراً لتمويل الأعمال التي تتصل بالأمن والسلم الدوليين، أو تقييد الوصول لأسواق الديون العالمية ومنعها إن لم يشمل الأمر التوقف عن تسليم الدولار إلى العراق وجميع هذه الضغوطات تعدها الولايات المتحدة الأمريكية حقاً لحماية الأمن القومي الأمريكي أو ما تعبر عنه بالأمن العالمي[9].

ومن ثم فإن مخاوف الشركات الأوروبية بشكل خاص قد تزيد عرقلة نجاح برامج الحكومة العراقية كالحالة مع المفاوضات التي تجريها الحكومة العراقية وسلطة الطيران المدني مع الجانب الأوروبي لغرض رفع الحظر الأوروبي عن الطيران العراقي و إلغاء الغرامات المفروضة على الخطوط الجوية العراقية من قبل سلطات الطيران الأوربية نتيجة أخطاء فنية في الآونة الأخيرة والتي نجح العراق إلى حد كبير في المفاوضات إلا أن تعثر تنفيذ البرامج يقع ضمن نطاق السياسة الخارجية التي توصف بأنها غير مستقرة[10].

من الناحية الدبلوماسية ووفقاً لما تفرضه مؤشرات العلاقة مع الولايات المتحدة من احتمالات فإن الخلافات مع الولايات المتحدة قد يؤدي إلى العبث بالعلاقات الخارجية للعراق من منطق تأثير الولايات المتحدة الأمريكية وهيمنتها على النظام الدولي، إذ لم يكن لدى العراق خيارات غير القبول بالمفاوضات التي من شأنها أن تنظم العلاقة وفقاً لطلب الحكومة العراقية، والذي قد لا يتناسب مع ارادة القوى السياسية العراقية، فمن الناحية العملية ووفقاً للتأثير الأمريكي عن طريق التأثير عليها من خلال موازنة المصالح أو اعتبار العراق دولة مارقة تهدد الأمن والسلم الدوليين مما يؤثر ذلك على العلاقات العراقية المتعددة الأطراف خاصةً الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة فضلاً عن تأثير ذلك على المنظمات الدولية الأخرى التي يتعامل معها العراق. إلى جانب ذلك فإن تأثير العلاقات العراقية الدولية سيشهد حذراً أكبر لعدم وجود ضمانات حقيقية سابقة تمكنه من المناورة في الانتقال بين مراكز القوى الدولية، فالعلاقات العراقية مع الصين ما تزال ضعيفة ولا يمكن أن توازن التأثير الأمريكي لأنها لم تبنى على أساس فهم الدور الذي ترغب فيه الصين في قيادة عالم الجنوب ولم توفر بنية ثقافية أو قيمية منسجمة مع تأثير القيم في العلاقات الصينية العراقية بحيث يمكن اللجوء اليها لتقليل الضغوط الأمريكية الموجه نحو العراق أو الانتقال من خلالها إلى بيئة أقل تهديداً[11].

من ناحية أخرى، لا يمكن لدول الاتحاد الأوروبي تجاهل مكانة العراق الاستراتيجية بحكم موقعها في التأثير على مكانة العراق التفاوضية، فقد جسدت الاستراتيجية الأمنية الحديثة لدول الاتحاد الاوروبي نشاطات امنية في عدد من دول المشرق العربي ومنها على سبيل المثال افتتاح اكاديمية عسكرية في بغداد في ايلول من العام (2005) مثلت تحت غطاء حلف الناتو، من أجل مساعدة العراق في رحلته نحو بناء وتطوير قدراته العسكرية قامت بتدريب ضباط عراقيين وبشكل دورات تضمنت تدريب (1000) ضابط عراقي وبمعدل سنوي وذلك لتعزيز مشاركة الحلف في تدريب قوات الأمن العراقية، وكان التحرك من قبل الحلف بعد الدعوة التي وجهها له

رئيس الوزراء السابق إياد علاوي[12]، وتحولت هذه إلى بعثة خاصة لتقديم الاستشارات في مجال اصلاح القطاع الأمني الذي تعتبره الحكومة العراقية من أهم المهام والأولويات التي تتصل بأداءها الحكومي، رغم أن أداء البعثة الاوربية الاستشارية بدأ رسمياً بعد طلب الحكومة العراقية في عام 2017[13]. الأمر الذي ينعكس من حيث الضمانات على الطريقة التي تتعامل بها الولايات المتحدة الأمريكية مع العراق، فأي شراكة عراقية مع حلفاء الولايات المتحدة تنعكس بشكل ايجابي على مكانته التفاوضية.

من ناحية أخرى وضمن نطاق تعزيز مكانة العراق التفاوضية مع الولايات المتحدة الأمريكية فإن طبيعة شركات العلاقات العامة وجماعات الضغط تؤثر بشكل كبير على مكانة العراق وموقعها التفاوضي، إذ سبق للعراق تعاقده مع شركات علاقات عامة لتقديم الخدمات لصالح الحكومة العراقية، أبرزها شركة (Cogent Strategies)، وقد دخل العقد حيز التنفيذ في يناير 2022، ولمدة عام واحد، يركز عمل هذه الشركة على التواصل مع مراكز الأبحاث، بالإضافة التدريب في المجال الإعلامي للسفير العراقي وكادر السفارة في واشنطن، وقد جدّد العراق تعاقده مع الشركة لعام آخر[(14)]. وبالتزامن مع الأوضاع السياسية التي رافقت أحداث السابع من أكتوبر (طوفان الأقصى)، عقدت السفارة العراقية في واشنطن في شهر فبراير من هذا العام عقداً مع (سكواير باتون*) وهي شركة علاقات ضاغطة، في محاولة للتواصل وتعزيز العلاقات السياسية والتجارية بين الولايات المتحدة والعراق وتقديم المشورة السياسية[(15)].

من الناحية الوطنية فليست الحكومة العراقية وحدها من يوظّف شركات العلاقات العامة، وإنما هنالك أحزاب كثيرة سعت إلى دعم موقفها لدى الولايات المتحدة الأمريكية كالحالة مع حكومة إقليم كردستان العراق أو أحزاب سياسية لديها مستوى عالي من التعاقد والتنسيق[(16)]. فهي تنظر إلى هذه الشركات بكونها مفتاح للتأثير على بعض القرارات التي تتصل بالعراق وواقع الحدث السياسي المؤثر فيه.

يمكن لشركات العلاقات السياسية تلك، تقديم المساعدة في تجاوز تعقيدات السياسة الأمريكية، وتقديم رؤية قيّمة للمشهد السياسي، وتعزيز الجهود الدبلوماسية والتأثير على التوجهات السياسية في واشنطن، كما أنها تمثل بوابة لنشر الرؤية التي يتبنها صانع القرار العراقي، ومعالجة المفاهيم الخاطئة، وبالتالي فهي تساهم في بناء زخم إيجابي وحشد الدعم لأولويات السياسة العراقية، داخل الولايات المتحدة الأمريكية، إلّا أن تحقيق فرص نجاح تلك التكتيكات السياسية تحتاج بدايةً إلى خلق رؤية استراتيجية جامعة، بين ممثلي الأحزاب والمكونات العراقية المختلفة،

في سبيل إنشاء جبهة خارجية موحدة في استراتيجية العلاقة مع الولايات المتحدة. وهو ما يضفي تأثيراً كبيراً على طبيعة المكانة التفاوضية للعراق مع الولايات المتحدة الأمريكية خاصةً في القضايا التي ترتبط بالمصالح المشتركة أو التعامل مع التهديدات التي تنبعث من المنطقة بحكم طبيعة التناقضات وصدام الارادات التي يحتويها.

الخاتمة

ترتبط المكانة التفاوضية للعراق بطبيعة الموقع الجيوبولتيكي الذي يشكله ضمن منطقة تتصف بالتعقيد والتداخل، إذ تتزايد أهميته الأمنية لما يشكله من حلقة تفاعل جيوسياسي تتحرك فيها المتغيرات والمصالح على حد عالي من المزاحمة بحيث من الصعب تفكيك قيمة هذه المتغيرات أو تجاوزها من دون اعتبارات تتصل بموقف العراق منها، ولأجل إدراك هذه الحقيقية تشكل فرضية فهم المكانة التفاوضية اتصالاً مباشراً بما يرغب العراق من أداءه كسلوك ضمن نطاق البيئة الاقليمية والدولية على أساس ما يفرضه توازن التهديد القائم من تفاعل ضمن الاتجاه الذي يستدعي فرض المصالح العراقية كمقدمة للتعامل مع أي سلوك اقليمي يتعلق بوجوده.

إن من أهم نتائج الدراسة التي توصلت اليها عن طريق تحليل قيمة المتغيرات وحركتها وفقاً لتوزان التهديد الذي تشهده المنطقة يمكن أن يكون في الآتي:

- إن طبيعة المكانة التفاوضية للعراق ترتبط بشكل كبير بموقعه الجيوبولتيكي ضمن منطقة تتصف بالتعقيد والفوضى.
- إن المكانة التفاوضية للعراق بحكم موقعه الجغرافي وموارده الاقتصادية يمثل مرتكزاً لتعزيز المكانة التفاوضية إذا ما تم توظيفه بشكل مناسب من قبل الحكومة.
- إن طبيعة التفاعلات التي تشهدها المنطقة تضعف من مكانة العراق التفاوضية بسبب عدم وجود توجه واضح بشأن العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية.
- إن تحسين مكانة العراق التفاوضية يتطلب توسيع العلاقات مع شركات العلاقات العامة والجماعات الضاغطة بما يتناسب مع طبيعة القضايا والاستشارات التي يتطلب من الحكومة العراقية التعامل معها ضمن استراتيجية العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

المصادر والمراجع

1 للمزيد ينظر: سعدون شلال ظاهر, الأهمية السياسية للموقع الجغرافي للعراق , مجلة جامعة الكوفة , العدد (27) , 2017, ص187.

2 محمد وائل القيسي, مكانة العراق في الاستراتيجية الامريكية تجاه الخليج العربي، دراسة مستقبلية، ط1، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013) ص73-74.

- يحتل مركز الأمن الجديد موقع الصدارة في تقديم المشورات الى مركز صنع القرار الأمريكي في ادارة الرئيس باراك أوباما.

33 فكرت نامق عبد الفتاح و كرار أنور ناصر، محددات الموقف الأمريكي من الأزمة الأمنية في العراق بعد أحداث الموصل، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد 37- 38، 2014م، ص11

4 الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عبر الرابط: http://www.gcc-sg.org/

5 للمزيد ينظر: محمد العراقي، إيران ومستقبل المليشيات المسلحة في عراق ما بعد داعش، مجلة الدراسات الإيرانية، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، السنة الأولى، العدد الثالث، يونيو 2017، ص132.

6 نقلاً عن: بهاء عدنان السعبري، الاستراتيجية الأمريكية تجاه إيران بعد أحداث 11أيلول عام 2001، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2012، ص161.

7 Could Iraq's Economy Suffer Collateral Damage from Iran Sanctions? By link https://www.usip.org/publications/2018/08/could-iraqs-economy-suffer-collateral-damage-iran-sanctions

8علي فارس حميد، سوء الإدراك وأزمة الوعي في تقييم العوامل الإقليمية والدولية، ضمن كتاب: أزمة العراق سيادياً، معهد العلمين للنشر، النجف، 2021، ص311

9 قسم الأبحاث، مصدر سبق ذكره.

10 ينظر بالمقارنة مع: الموقع الرسمي للسفارة العراقية في مدريد / https://mofa.gov.iq/madrid/ar/2023/07/10/%D8%A3%D8%AC%D8%B1%

11 للمزيد حول دور الصين وفق استراتيجية التحديث والتنمية ينظر: علي فارس حميد، الصين وعالم الجنوب: قيادة واعية في مجال جيوبولتيكي مترابط، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2023، على الرابط الألكتروني: https://www.bayancenter.org/2023/12/10571/

12 أمنة محمد علي، السياسة الخارجية العراقية تجاه الاتحاد الاوروبي وافاقها المستقبلية، مجلة دراسات دولية، العدد 44 ،2010، ص 122 .

13 موقع البعثة الاوربية لإصلاح القطاع الأمني من خلال الرابط الألكتروني:
https://www.euam-iraq.eu/ar

14 *Kevin McCauley,* Iraq Hires DC Firm for Cogent Messaging, **https://www.odwyerpr.com/story/public/17361/2022-01-18/iraq-hires-dc-firm-for-cogent-messaging.html**

* لمعرفة المزيد حول شركة (سكواير باتون)، ينظر إلى الرابط الرسمي لموقع الشركة، https://www.squirepattonboggs.com/en

15 Caitlin Oprysko, Iraqi Embassy hires Squire, **https://www.politico.com/newsletters/politico-influence/2024/02/09/iraqi-embassy-hires-squire-00140779**

16 لمعرفة تفاصيل أكثر حول توظيف الأحزاب العراقية لشركات العلاقات العامة، ينظر إلى الرابط https://www.iraq-businessnews.com/tag/lobbying/#google_vignette